



**Tikrit Journal of Administrative
and Economic Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**Quantitative tools for monetary policy and their role in controlling
inflation rates and money supply in Iraq for the period
(2004-2022) an analytical study**

Hamad Mahmoud Yassin*, Khalil Ismail Aziz

College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:

Monetary policy tools, money supply, inflation.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 20 Mar. 2024
Accepted 05 May. 2024
Available online 30 Sep. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Hamad Mahmoud Yassin

College of Administration and
Economics/Tikrit University



Abstract: After the Iraqi economy went through many changes and the transition to a free economy, it faced economic fluctuations and economic instability resulting from fluctuations in oil prices and unfavorable security conditions. The research aims to identify the role of monetary policy in Iraq through its quantitative tools in influencing inflation rates and the money supply for the period from 2004 until 2022. The method of descriptive analysis of time series was adopted for the variables of the study, as it was shown that monetary policy, through its quantitative tools, had an effect in controlling inflation rates during the period of the study. And its effect was somewhat fluctuating in controlling money supply rates, and the reason for this can be attributed to the clear growth of public expenditures.

الأدوات الكمية للسياسة النقدية ودورها في ضبط معدلات التضخم وعرض النقد للمدة 2004-2022 دراسة تحليلية

خليل إسماعيل عزيز

حمد محمود ياسين

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على دور السياسة النقدية في العراق من خلال أدواتها الكمية في الحد من معدلات التضخم والسيطرة على عرض النقد للمدة من 2004 ولغاية 2022، وتم اعتماد أسلوب التحليل الوصفي للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة إذ تبين أن للسياسة النقدية ومن خلال أدواتها الكمية تأثير في ضبط معدلات التضخم في العراق خلال مدة الدراسة وكان أثرها متذبذب إلى حد ما في السيطرة على معدلات عرض النقد ويمكن أن يعزى السبب في ذلك إلى تنامي النفقات العامة بشكل واضح ومن أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث هي أن لأدوات السياسة التي يلجأ إليها البنك المركزي تأثير كبير في حجم الائتمان المصرفي والذي يقود ذلك للسيطرة على عرض النقد ومن ثم يؤدي إلى التقليل من الموجات التضخمية، ومن أهم التوصيات هي من الضروري أن يستخدم البنك المركزي الأدوات والآليات الحديثة لمواجهة التضخم والسيطرة عليه.

الكلمات المفتاحية: ادوات السياسة النقدية، عرض النقد، التضخم.

المقدمة

تعد الأدوات الكمية للسياسة النقدية ممثلة بعمليات السوق المفتوحة، سعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات المهمة والفعالة التي تستخدمها السياسة النقدية ممثلة بالبنوك المركزية للتحكم في عرض النقد في الاقتصاد، وهي أدوات مهمة تستخدم لضبط معدلات نمو التضخم والزيادة في الكميات المعروضة من النقد داخل الاقتصاد، ان الأدوات الكمية للسياسة النقدية لها الدور الأكبر في ضبط معدلات نمو عرض النقد والتضخم في العراق بعد عام 2004 و صدور قانون البنك المركزي المرقم 56 والذي بموجبه تم تنظيم عمل السياسة النقدية في العراق بعيدا عن هيمنة السلطات المالية والحصول على الاستقلالية في اتخاذ القرارات النقدية التي تهدف إلى تنظيم إصدار والسيطرة على النقد والعملات في الاقتصاد والمساهمة في وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقد ومعدلات الفائدة ومكافحة التضخم، فضلا عن التنسيق الجيد بين الحكومة والبنك المركزي لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ولذلك قد قسم هذا البحث على أربعة مباحث يتضمن البحث الأول منهجية الدراسة، والمبحث الثاني الاطار النظري للبحث , بينما تضمن المبحث الثالث الجانب التحليلي للبحث، أما المبحث الرابع تضمن جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها البحث.

المبحث الاول: منهجية البحث

- 1. مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة الدراسة في مدى قدرة السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة من السيطرة وضبط معدلات التضخم وعرض النقد عند مستوياتها الطبيعية الذي لا تكون له آثار سلبية على الاقتصاد العراقي في ظل تداعيات غياب لاستراتيجية اقتصادية واضحة.
- 2. فرضية البحث:** تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

إن للأدوات الكمية غير المباشرة للسياسة النقدية دور في ضبط معدلات نمو عرض النقد والتضخم في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة.

3. أهمية البحث: تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الفعال الذي تؤديه السياسة النقدية ممثلة بأدواتها في رسم أهداف وتوجهات الاقتصاد العراقي وكذلك المحافظة على استقرار الأسعار ومعالجة المشاكل الاقتصادية (عرض النقد، التضخم) التي يعاني منها الاقتصاد.

4. هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية من لدن السلطة النقدية لتحقيق أهدافها والوقوف على أهم التحولات التي شهدتها السياسة النقدية في العراق بعد عام (2003) وبيان مدى تحقق الاستقرار النقدي الداخلي والاستقرار النقدي الخارجي في البلد وضبط معدلات التضخم وعرض النقد.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً. السياسة النقدية: السياسة النقدية هي جزءاً مهماً من السياسات الاقتصادية العامة، إذ تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية عديدة من أهمها، تخفيض معدلات التضخم والمحافظة على استقرار اسعار الصرف وإدارة عرض النقد، وهناك مفاهيم عدة وتعريفات شائعة للسياسة النقدية منها. أن مصطلح السياسة النقدية أول ظهور له في الأدبيات الاقتصادية خلال القرن 19، وتطورت في القرن 20 حيث أخذ أبعاداً أوسع وأهمية كبيرة في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تُسببها الدورات الاقتصادية. (Holm, 2021: 29).

ويعرفها (بول سام ويلسون) "بأنها أحد أهداف البنك المركزي في ممارسة سلطته للتحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة وشروط الائتمان، وتعد عمليات السوق المفتوحة وسياسة سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني من أهم أدوات السياسة النقدية، التي تهتم بشؤون النقد في بلد ما من أجل تحقيق أهداف معينة" (ويلسون، 2008: 802).

ومما سبق نستنتج أن السياسة النقدية تشير إلى الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة مثل هدف تحقيق النمو ومراقبة عرض النقد.

ثانياً. الأدوات الكمية للسياسة النقدية (غير مباشرة):

أ. سعر إعادة الخصم: تعبر هذه الأداة عن مقدار معدل الفائدة التي يأخذها البنك المركزي مقابل تقديم قروض للمصارف التجارية، وتعد هذه من أقدم الأساليب التي اتبعتها البنوك المركزية والتي تمثل وسيلة من الوسائل للرقابة على الائتمان ويعد أيضاً وسيلة للتحكم في التمويل ومن ثم التحكم في حجم الأرصد النقدية، في حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع هذا السعر إعادة الخصم، ينتج عن ذلك ارتفاع في أسعار الفائدة في الأسواق النقدية، مما يؤدي إلى انكماش الائتمان، أما في حالة الكساد، فيقوم البنك المركزي بخفض سعر إعادة الخصم، مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاقتراض وبذلك يزداد الاستثمار والاستهلاك (طاقة وآخرون، 2008: 359).

ب. عمليات السوق المفتوحة: تتلخص هذه الأداة بقيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق النقدية والأوراق المالية في السوق النقدي والمالي للسيطرة على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية، وكذلك التأثير على نسبة السيولة التي يتمتع بها الأفراد عند قيامهم ببيع هذه الأوراق، كما تشمل التعامل مع العملات الأجنبية والذهب، وإن تعامل البنك المركزي مع جمهور المدخرين بالبيع والشراء بصورة يومية في سندات و صكوك تكون عرضة لمبدأ الربح والخسارة. وهي من أكثر الأدوات الكمية استخداماً من قبل السلطة النقدية من أجل تغيير القاعدة النقدية والمتمثلة ببيع أو شراء

الأوراق المالية بشكل عام والسندات الحكومية بشكل خاص، وفي الاقتصاد الرأسمالي تعد عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية كونها تستطيع من خلالها إبقاء المبادرة في يدها دائماً كما يتم من خلالها حقن العملة الوطنية وامتصاصها من القاعدة النقدية بالمقدار المناسب وفي الوقت المناسب (Picault et al., 2022).

ج. نسبة الاحتياطي القانوني: نسبة الاحتياطي القانوني هي النسبة التي يقرها البنك المركزي للودائع المصرفية، والتي تذهب كودائع لدى البنك المركزي وتكون على عدة أشكال منها أرصدة أو نقود سائلة، وهي تمثل أدنى حد لما يجب أن يحتفظ به البنك من احتياطات نقدية سائلة مقابل ما يلتزم به من ودائع، وإن السلطات النقدية لها الحرية في تغيير نسب الاحتياطي حتى تتناسب مع الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة، ويستخدم البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني كوسيلة ضغط على البنوك التجارية والتي من خلالها يمارس تأثيره عليها أيضاً، فإذا كانت تلك السياسة التي يستعملها البنك المركزي سياسة توسعية، فإنها تؤدي إلى خفض نسبة الاحتياطي القانوني، أما إن كانت سياسة انكماشية، تؤدي إلى زيادة نسبة الاحتياطي القانوني من أجل تخفيض عملية الائتمان أو الاقتراض (خلف، 2008: 20).

ثالثاً. عرض النقد والتضخم: ان عرض النقد هو مجموع النقد الموجود في الاقتصاد الوطني لبلد ما، وتشمل أنواع عدة من النقود منها النقود المتداولة في المجتمع والمودعة لدى البنوك وجميع الأشياء التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة والقابلة للتحويل بصورة فورية إلى نقود سائلة دون أن يحدث لها تقلبات في قيمتها، ويكون عرض النقد من أهم الوسائل التي تستخدمها السياسة النقدية للتأثير في النشاط الاقتصادي وتكون هناك جهة رئيسية واحدة لها الحق في التحكم في عرض النقد وهو البنك المركزي والهدف الرئيسي من تغيير عرض النقد بالزيادة أو النقصان هو هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي (محمود، 2017: 200).

تعد ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية المهمة التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للدول وهناك عدة تعاريف شائعة للتضخم ومنها، الارتفاع الواضح والملموس في المستوى العام للأسعار ويعزى السبب في ذلك إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات عن عرضها الكلي (فائض في الطلب وعجز في العرض) ومع الارتفاع في مستوى الأسعار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب فإن قيمة النقود تنخفض ويسود التضخم (الوادي وآخرون، 2010: 79). وحسب الاقتصادي (Amil Game) فإن التضخم هو الأداة لمعالجة حالة معينة ناتجة عن وجود فائض في الانفاق النقدي تفوق المعروض من السلع والخدمات، لذا فإن التضخم هو مجرد حركة مستمرة في المستوى العام للأسعار تتميز بالاستمرار الذاتي فضلاً عن ذلك هو ناتج الفائض في كمية النقود المعروضة (الخطيب، 2014: 263).

ويمكن أن تحدث ظاهرة التضخم في دولة ما من خلال سببين هما (العبيدي، 2009: 34).

أ. الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار فالخطورة تكمن فيما إذا كان هذا الارتفاع مستمراً إذ إن ارتفاع الأسعار المؤقت لا يسبب مشكلة إذا كان نتيجة أسباب عرضية.

ب. الارتفاع في المستوى العام في الاسعار بمعنى أن المتوسط العام للأسعار داخل حدود البلد يتعرض للارتفاع، لذا عند حدوث الارتفاع في أسعار بعض السلع، وبالمقابل انخفاض أسعار سلع أخرى قد لا يعود إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار لذا هذا لا يُعد تضخماً، لكن في حقيقة الأمر لا يزال

معنى التضخم سبب الاختلاف بين المدارس الفكرية ويعود سبب ذلك إلى أن نظرية التضخم مرت بمراحل متعددة وفقاً لتطور الفكر الاقتصادي

خامساً. السياسة النقدية والمعروض النقدي: في إطار السياسات التوسعية والانكماشية إذ إن البنك المركزي عندما يهدف إلى اتباع سياسة نقدية توسعية لانعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية فإنه يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى أنه يخفض سعر الخصم مما يحفز تلك المصارف على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا وجهت تلك الأموال إلى أفراد يسعون إلى إنشاء مشاريع إنتاجية وتنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود والفكرة هنا أن انخفاض سعر الخصم هو مؤشر للمصارف التجارية لتخفيض أسعار الفائدة فيها أيضاً لأن المصرف يحصل على قروضه بأسعار منخفضة إذن فيمكنه أن يقرض بأسعار فائدة متدنية نسبياً وهنا يزيد عرض النقد عبر آلية المضاعف وينتفش الاقتصاد، وعلى صعيد آخر فعند الحاجة إلى سياسة انكماشية لمكافحة التضخم يتوجب على البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقترض المصارف بأسعار أعلى مما يقلل رغبة وقابلية المصارف على الاقتراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض وهذا الأمر الذي يقلل الطلب على النقود ومن خلال آلية مضاعف الائتمان يؤدي ذلك إلى تقليل حجم النقد في الاقتصاد (العبيدي، 2009: 99).

وإن تأثير البنك المركزي من خلال تخفيض أو رفع نسبة الاحتياطي النقدي مقابل الودائع التي يجب على المصارف التجارية أن تحتفظ بها لدى البنك المركزي، وفي ظل ظروف الركود والكساد يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها على المصارف التجارية وهذا يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع ويترتب على ذلك زيادة العرض النقدي بالمجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة ومن ثم يزداد الاستثمار ومن ثم مستوى الطلب الكلي ويزداد مستوى الناتج والتوظيف، ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية برفع نسبة الاحتياطي القانوني. (البرماوي، 2019: 78).

سادساً. السياسة النقدية ومعدلات التضخم: تعد عمليات السوق المفتوحة واحدة من أهم وسائل السياسة النقدية في كثير من دول العالم وخصوصاً في الدول المتقدمة، وتمثل عمليات السوق المفتوحة بمعناها الضيق هي قيام البنك المركزي ببيع وشراء أدوات الخزينة والسندات الحكومية، أما بمعناها الواسع فأنها تعمل ببيع وشراء الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية، حيث تستخدم البنوك المركزية هذه الأداة لتغيير كمية النقود المتداولة وللتأثير في قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان، إن قيام البنوك المركزية بشراء أو بيع السندات الحكومية وأدوات الخزينة من قبلها من خلال السوق المفتوحة سيؤدي هذا إلى زيادة النقد المتداول في حالة الشراء وإلى خفض كمية النقد المتداول في حالة البيع، ففي حالة الأولى (الشراء) تؤدي إلى زيادة قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان وفي الحالة الثانية (البيع) سوف تنخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان (الدوري والسامرائي، 2013: 204-205).

ويعد سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي من قبل المصارف التجارية مقابل إعادة خصم الكمبيالات وسندات الخزينة، وإن أي تغير في سعر إعادة الخصم يؤدي إلى توقف المصارف

التجارية عن الاقتراض من البنك المركزي في حالة رفع سعر إعادة الخصم، ويتمثل تعديل السعر رسالة تبيين طبيعة السياسة النقدية المستقبلية للدولة (آل شبيب، 2012: 43).
تعد نسبة الاحتياطي القانوني واحدة من أبرز وسائل السياسة النقدية غير المباشرة استخداماً في معالجة حالات عدم الاستقرار النقدي والمشاكل التي تواجه الاقتصاد للتخفيف من الضغوط التضخمية، ولهذا يستخدمها البنك المركزي للحد من الائتمان، وإن التغييرات في نسبة الاحتياطي القانوني هي سلاح فعال في التأثير على الائتمان ومن ثم التأثير على عرض النقد، ويعمل الاحتياطي القانوني كمنظم للمعروض النقدي ويمكن الاعتماد عليه بالتنسيق مع وسائل السياسة النقدية الأخرى للتحكم في السيطرة على التضخم، كما تعمل أيضاً على التأثير في إجمالي الاحتياطات المتوفرة لدى الجهاز المصرفي بحسب أهداف السياسة النقدية (عمر، 2009: 141).

المبحث الثالث

المطلب الأول: فاعلية السياسة النقدية في العراق وأثرها على عرض النقد والتضخم

أولاً. واقع السياسة النقدية في العراق: مما لا شك فيه كانت الأدوات المباشرة أو النوعية للسياسة النقدية هي الأكثر استعمالاً لغرض الوصول إلى الأهداف المطلوبة من قبل السياسة النقدية ما قبل (2003)، إذ شهدت السياسة النقدية في العراق في تلك الفترة خضوعاً لقرارات السلطة السياسية وذلك بما يتعلق بسياسة بالإصدار النقدي المفرط المتبعة من قبل البنك المركزي لكون العراق كان محاصر اقتصادياً، إذ إن البنك المركزي كان يمثل (الرافعة المالية) لتغطية أي عجز في الموازنة (قاسم، 2012: 268).

وفي إطار المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مرَّ بها العراق والاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 وصدر قانون البنك المركزي المرقم 56 لسنة 2004، أخذ البنك المركزي بزمام الأمور وتولى مجلس إدارة البنك المركزي العراقي بإصدار التعليمات والتوجيهات وحدد الآليات والتعليمات للسياسة النقدية في العراق وذلك لغرض الوصول إلى الأهداف المركزية الأساسية، ومن أهم هذه الأهداف هو رفع القوة الشرائية للدينار العراقي ورفع قيمته والمحافظة على توازنه مقابل العملات الأجنبية ومنها مقابل الدولار الأمريكي، وكذلك من الأهداف الأساسية هي تخفيض معدلات التضخم فضلاً عن تكوين احتياطي أجنبي وإدارته لكونه المسؤول عن إصدار العملة، والحفاظ على قيمتها في خارج العراق وداخله (النصيري، 2015: 27).

ثانياً. الأدوات الكمية للسياسة النقدية في العراق:

❖ **نسبة الاحتياطي النقدي القانوني خلال مدة الدراسة:** تُعد نسبة الاحتياطي القانوني إحدى الوسائل الكمية للسياسة النقدية، ولهذا وضع البنك المركزي متطلبات جديدة لغرض توفير احتياجات السياسة النقدية في اقتصاد السوق، وذلك من خلال السيطرة على السيولة العامة بغرض التأثير في مضاعف الائتمان وقد حدد البنك المركزي نسبة الودائع التي تخضع للاحتياطي القانوني بنسبة (25%) من رصيد الودائع سواء كانت بالدولار أو بالدينار العراقي، علماً أن نسبة (20%) من هذه الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يلتزم المصرف الحفاظ عليها عند البنك المركزي، ونسبة (5%) من هذه الودائع الخاضعة للاحتياطي القانوني يحتفظ بها المصرف كموجود نقدي في خزينته، في حالة اخفاق المصرف في الاحتفاظ بالاحتياطي الذي يساوي نسبة الاحتياطي القانوني يدفع المصرف غرامة إلى البنك المركزي العراقي تساوي الفائدة على الائتمان ومضافاً إليها (5%) على المبلغ الذي

يكون متوسط الاحتياطي القانوني المحتفظ به فعلياً أقل من متطلبات الاحتياطي , (البرماوي، 2019: 70). ويوضح الجدول (1) الاحتياطي القانوني في العراق للمدة من (2004-2022) جدول (1): الاحتياطي القانوني في العراق ومعدل نموه للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	الاحتياطي القانوني	معدل النمو السنوي %
2004	1604537	-
2005	2965526	84.8
2006	4078106	37.56
2007	12084441	196.3
2008	19993802	65.45
2009	9416761	-52.9
2010	7155093	-24
2011	7814853	9.22
2012	8624023	10.35
2013	9626882	11.62
2014	10576103	9.86
2015	9390493	-11.2
2016	8707551	-7.27
2017	6505171	-25.3
2018	10409660	60.02
2019	9580388	-7.96
2020	9193395	-4.03
2021	11014941	19.8
2022	12803677	16.3

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2004-2022).

إذ يتضح من الجدول إن حجم الاحتياطي النقدي القانوني كانت (1604537) مليون دينار عراقي في عام 2004 ثم بعد ذلك قام المركزي العراقي برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على جميع المصارف التجارية بهدف اتباع سياسة انكماشية من أجل زيادة نسبة الاحتياطيات لدى المركزي أدى ذلك إلى ارتفاع احتياطيات البنك (12084441) مليون دينار بمعدل نمو (196.32%) في عام 2007 وهي أعلى نسبة نمو في الاحتياطيات الالزامية لدى البنك المركزي العراقي خلال مدة الدراسة، واستمرت الاحتياطيات بالتذبذب خلال المدة (2008-2015) فكان معدلات النمو كما يأتي (65.45%) و(52.90%) و(24.01%) و(9.22%) و(10.35%) و(11.62%) و(9.86%) و(11.21%) على التوالي ما بين الانخفاض والارتفاع نتيجة السياسة النقدية المتبعة ففي حالة التوسع ينخفض الاحتياطي النقدي والعكس في حالة اتباع سياسة انكماشية بهدف القضاء على التضخم وزيادة الاستقرار النقدي والاقتصادي في العراق وكما هو معلوم حدوث الأزمة العالمية

عام 2008 والتي أثرت بشكل أو بآخر على السياسات النقدية للدول، أما خلال المدة (2016-2020) فكانت معدلات النمو سالبة باستثناء عام 2018 وذلك نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية التي ساهمت في عودة الجمهور في الاستثمار لدى المصارف عن طريق الإيداع وفي عام 2021 ارتفع الاحتياطي القانوني إلى (11014941) وبمعدل تغير سنوي بلغ 19.8 % موجب. أما في سنة 2022 بلغ الاحتياطي القانوني (12803677) وبمعدل تغير سنوي بلغ 16.3%.

❖ **تطور عمليات السوق المفتوحة:** تعد عمليات السوق المفتوحة من أهم الأدوات الكمية الغير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهدافه ومن بين أدوات السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي العراقي هي نافذة العملة الأجنبية لبيع وشراء العملات الأجنبية بوصفها إحدى الأدوات الكمية التي تم استخدامها في السيطرة على عرض النقد والتضخم وتحقيق استقرار في سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية (وسام، 2012: 73).

ويبين الجدول رقم (2) مبيعات ومشتريات البنك المركزي من العملة الأجنبية في العراق للمدة (2004-2022). حيث يتبين أن مشتريات البنك المركزي العراقي عام 2004 إذ بلغت (10800) مليون دولار، ومن ثم انعكس ذلك في انخفاض مستوى العام للأسعار نسبة إلى الأعوام السابقة بسبب تدخل البنك المركزي العراقي في السوق النقدية عبر نافذة بيع العملة الأجنبية وهو أسلوب لم يسبق من التعامل به من قبل وساهم ذلك في خلق انفتاح لدى سوق النقد المحلي وفسح المجال امام التجار بحرية التعامل بالعملة الصعبة، وانخفضت مشتريات البنك المركزي من المصارف ووزارة المالية عام 2005 إذ بلغت (10600) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (1.8-%) وبفارق قدره (200) مليون دولار مقارنة لعام 2004، وكانت لهذه تأثير على ظاهرة التضخم من خلال السيطرة الكاملة على تحركات الصرف الأجنبي لأجل رفع قيمة الدينار العراقي اتجاه الدولار، (التقرير السنوي الاقتصادي للبنك المركزي العراقي).

جدول (2): مشتريات ومبيعات البنك المركزي من العملة الأجنبية (الدولار) في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية (مليون دولار)	معدل نمو المشتريات %	مبيعات البنك المركزي من الحولة والنقد (مليون دولار)	معدل النمو المبيعات %
2004	80010	-	-	-
2005	10600	1.8-	-	-
2006	18000	69.8	2719	-
2007	26700	48.3	12982	377.4
2008	45500	70.4	20301	56.3
2009	27000	40.6-	29421	44.9
2010	41000	51.8	33977	15.4
2011	51000	24.3	35432	4.3
2012	57000	11.7	44985	26.9
2013	62000	8.7	41005	8.8-

السنوات	مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية (مليون دولار)	معدل نمو المشتريات %	مبيعات البنك المركزي من الحوالة والنقد (مليون دولار)	معدل النمو المبيعات %
2014	47515	-23.3	37165	9.3-
2015	32450	31.7-	38315	3
2016	25653	-20.9	15710	58.9-
2017	40355	57.3	31374	99.7
2018	52229	29.4	38345	22.2
2019	58851	12.6	45315	18.2
2020	30730	47.7-	40711	11.4-
2021	38628	25.7	29180	28.3-
2022	53355	38.1	37726	29.2

المصدر: النشرة الاحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2004-2022).

ارتفعت مشتريات ومبيعات البنك المركزي للأعوام 2006، 2007، 2008 إذ بلغت مشتريات البنك المركزي (45500) مليون دولار وبمعدل نمو (70.4%) عام 2008، وذلك بسبب الزيادة المفرطة في الانفاق العام نتيجة زيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية مما حفز الحكومة على زيادة الانفاق العام يقود ذلك إلى زيادة في عرض النقد الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية وارتفاع الاسعار، كما ارتفعت مبيعات البنك المركزي عام 2008 إذ بلغت (20301) مليون دولار وبمعدل نمو (56.1%)، لأن استمرار البنك المركزي ببيع العملة سوف يساهم في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتحسن قيمة العملة المحلية، ويعود ذلك إلى تحسن الاستقرار الأمني في البلد والذي دفع إلى تقليل الموجات التضخمية. انخفضت مشتريات البنك المركزي عام 2009 إذ بلغت (27000) مليون دولار وبمعدل نمو (-40.6%)، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي يمر بها البلد فضلاً عن انخفاض الإيرادات النفطية، في حين ارتفعت مبيعات البنك المركزي حتى بلغت (29421) مليون دولار وبمعدل نمو (44.1%)، بسبب استمرار البنك المركزي في بيع الدولار من أجل الحفاظ على النظام المالي في تحقيق الاستقرار النقدي في نفس العام، وارتفعت مبيعات البنك المركزي خلال الأعوام 2010-2013 لتمويل القطاع الخاص في الحصول على الاستيرادات التي يحتاجها السوق من أجل الحفاظ على استقرار السلع والخدمات لاسيما السلع المستوردة، فقد انخفضت مشتريات ومبيعات البنك المركزي خلال الأعوام 2014، 2015، 2016 على التوالي، إذ بلغت مشتريات البنك المركزي (47515) مليون دولار عام 2014 بسبب سوء الأوضاع الأمنية التي شهدها البلد نتيجة ظهور تقلبات اقتصادية وأمنية وسياسية التي شهدها البلد، كما انخفضت مبيعات البنك المركزي عام 2014 إذ بلغت (37165) مليون دولار، ويعزى ذلك إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات جديدة لبيع وشراء العملة الأجنبية التي شدد فيها البنك سياسته بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الأموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الأجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الأجنبية (محمود، 2017: 120).

وفي عام 2016 اعتمد البنك المركزي تطوير إجراءات بيع العملة الأجنبية عبر نافذة من خلال تشجيع المصارف على اعتماد آلية فتح الاعتمادات المستندية لتمويل التجارة الخارجية بدلاً من أسلوب الحوالات.

ارتفعت نسبة مشتريات البنك المركزي للأعوام 2017، 2018، 2019 على التوالي، إلا أن كان هناك فرق بسيط بين نسبة المبيعات والمشتريات خلال العامين (2017، 2018) وذلك للحفاظ على الاستقرار النقدي وتقليص الفجوة بين سعر الرسمي وسعر الدينار العراقي في السوق الموازي، كما بلغت قيمة مبيعات لعام 2019 إذ بلغت (45315) مليون دولار، وانخفضت المشتريات في عام 2020 حيث بلغت (30700) وبلغت المبيعات (40711)، وفي عامي 2021 و2022 ارتفعت مشتريات البنك المركزي من الدولار حيث بلغت (38628) لعام 2021 و(53355) لعام 2022، وكانت المبيعات لدى البنك المركزي لتلك العامين هي (29180) لعام 2021 و(37726) لعام 2022 ويمكن ملاحظة تغيرات مشتريات ومبيعات للبنك المركزي العراقي.

❖ **سعر اعادة الخصم خلال مدة الدراسة:** يعد سعر اعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف إلى سوق النقد ويقصد به سعر الفائدة الذي يخضم به البنك المركزي الأوراق المالية التي تقوم المصارف التجارية بخضمتها لديه بهدف الحصول على احتياطات نقدية من أجل تمويل عملياتها في منح الائتمان للأفراد والمؤسسات، وأداة سعر اعادة الخصم لها دور مهم في النشاط المصرفي، (الشيباني، 2018، 170).

يتضح من الجدول رقم (3) أن مسارات سعر اعادة الخصم في العراق للمدة (2004-2022)، إذ يلاحظ أن سعر اعادة الخصم في عام 2004 كان (3.95%) وفي عام 2005 أصبح (7%) قد طرأ عليه تغيير عما كان عليه في سابق عهده قبل استقلالية البنك المركزي نتيجة قيام البنك المركزي ببعض التعديلات عليه ليصبح (15%) في عام 2006، ثم عملت السياسة النقدية على رفع سعر اعادة الخصم ليصل إلى نسبة (20%) عام 2007.

جدول (3): سعر اعادة الخصم في العراق للمدة (2004-2022)

السنوات	سعر اعادة الخصم	السنوات	سعر اعادة الخصم
2004	3.95	2014	4.96
2005	7	2015	4.73
2006	15	2016	2.5
2007	20	2017	2.5
2008	17.84	2018	2.5
2009	7.44	2019	2.5
2010	5.63	2020	2.5
2011	7.1	2021	2.5
2012	5.1	2022	2.5
2013	5.29		

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث (2004-2022).

ومن الطبيعي بأن البنك المركزي قد قام باتباع سياسة نقدية انكماشية تقييدية ذلك من أجل تخفيض معدلات التضخم والسيطرة عليها، وفي الجهة الأخرى تعمل المصارف التجارية على رفع سعر الخصم (أي الفائدة) على الأوراق المالية والتجارية التي يتم تقديمها من قبل الأفراد إلى المشروعات والمؤسسات المالية، وهذا بدوره يؤدي إلى سحب كمية كبيرة من النقود المتداولة في السوق النقدي، لكن البنك المركزي عاد إلى تخفيض سعر إعادة الخصم ليبلغ (17.84%) في عام 2008، وفي هذا الإطار فإن البنك المركزي قد قام باتباع سياسة نقدية توسعية بعد أن نجح في تخفيض معدلات التضخم. وتماشياً مع ما تم ذكره قد استمرت السلطة النقدية في تخفيض معدل سعر الخصم حيث بلغ ما نسبته (7.44%) في عام 2009، ليصل إلى (5.63%) في عام 2010، ومن ثم ارتفع في عام 2011 ليصل إلى (7.1%) وعاد إلى الانخفاض تدريجياً في السنوات الأخرى ليكون في عام 2012 بنسبة (5.1%). وفي عام 2013 ارتفع بنسبة قليلة جداً حيث كان (5.29%). وفي عام 2014 انخفض وأصبح (4.96%)، ولرفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تحفيز النشاط الائتماني بهدف تمويل المشروعات التنموية، واستمر البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية ولاسيما استمراه في تخفيض سعر الخصم ليبلغ (4.73%) في عام 2015، وواصل الانخفاض ليستقر عند (2.5%) للأعوام (2016-2022).

عرض النقد في العراق خلال مدة الدراسة: لقد اتبع البنك المركزي العراقي بعد الاستقلالية التامة عن الحكومة في رسم سياسته وتسيير أدواته من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير لإدارة عرض النقود والتحكم به بما يمكن أن يحقق الاستقرار النقدي لضمان الوصول إلى نظام مالي سليم، وقد عمد البنك المركزي إلى توجيه تلك الإجراءات والتدابير باتجاه تعزيز الثقة بالعملة المحلية أولاً وبالجهاز المصرفي ثانياً كمحاولة للحد من التسرب النقدي من المصارف عن طريق تقليل العملة في التداول، ولأجل تحقيق ذلك لجأ البنك إلى استخدام إشارة سعر الفائدة لاستقطاب الودائع الادخارية وممارسة نشاط التحويل الخارجي وذلك بهدف زيادة قدرتها الايداعية والائتمانية، والجدول رقم (4) يبين عرض النقد الواسع ومعدل النمو السنوي في العراق. يتبين من خلال الجدول رقم (4) والذي يوضح مدى التطور في مكونات عرض النقد الواسع في الاقتصاد العراقي، ففي عام 2004 بلغ عرض النقد الواسع (12254) مليار دينار، وارتفع عرض النقد الواسع عام 2005 حيث بلغ (14684) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (19.8%) وذلك بسبب زيادة العملة خارج البنوك وكذلك زيادة الودائع التي تدخل في عرض النقد الواسع، واستمر عرض النقد الواسع بالارتفاع حتى عام 2008 حيث بلغ (34919) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (29.5%).

جدول (4): تطور عرض النقد الواسع M2 في العراق للمدة (2004-2022) (مليار دينار)

السنوات	تطور عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل التغير السنوي %
2004	12254	-
2005	14684	19.8
2006	21080	43.6
2007	26956	27.8
2008	19349	29.5
2009	45437	15.8
2010	60386	32.8
2011	72178	19.5
2012	77187	14.2

السنوات	تطور عرض النقد بالمعنى الواسع M2	معدل التغير السنوي %
2013	89512	16.4
2014	92988	3.2
2015	84527	-9.2
2016	90466	6.6
2017	92857	1.5
2018	90953	6.7
2019	110344	8.4
2020	119906	15.9
2021	139886	16.6
2022	911682	20.2

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث (2004-2022). ويعود ذلك بسبب الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي بشأن السياسة النقدية بصفة عامة وبالأخص عرض النقد من خلال توفير متطلبات الاستقرار النقدي بصورة مباشرة بإدارة عرض النقد وسياسة الائتمان للجهاز المصرفي في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن استقرار الوضع الأمني والأمر الذي تسعى إليه السياسة النقدية إلى بلوغ أهدافها ومن أهمها تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والسيطرة على التضخم. ارتفع عرض النقد الواسع عام 2009 حيث بلغ (457437) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (15.8%) ويعود ذلك إلى زيادة العملة خارج البنوك فضلاً عن الزيادة الكبيرة في الودائع التي تدخل في عرض النقد وهذا يؤكد إلى أن المصارف مازالت تحتاج إلى دعم أكبر لتمكينها من تأدية واجباتها وخصوصاً في قطاعي الصناعي والزراعي.

واستمر عرض النقد الواسع بالارتفاع لعام 2014 حيث بلغ (92988) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (3.2%)، ويعود ذلك بسبب الزيادة المستمرة في العملة خارج البنوك وكذلك الودائع التي تدخل في تكوين عرض النقد الواسع، فضلاً عن انخفاض سعر الفائدة على الودائع وهذا ما شجع الأفراد على زيادة الإيداع، انطلاقاً من حرص البنك المركزي العراقي في تعزيز النمو الاقتصادي عن طريق توفير الائتمان المناسب لأنشطة القطاع الخاص (التقرير السنوي الاقتصادي للبنك المركزي العراقي).

انخفض عرض النقد الواسع في عام 2015 حيث بلغ (84527) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (-9.2%)، وسبب ذلك إلى الصعوبات والمشاكل التي واجهت السياسة النقدية وفي مقدمتها هو انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وأيضاً عدم استقرار الوضع الأمني جراء العمليات العسكرية لمواجهة العصابات الإرهابية في تلك الفترة، وهذا ما دفع الأفراد إلى الاحتفاظ بالنقود لأغراض السيولة في ظل الركود الاقتصادي (تقرير البنك المركزي العراقي، 2015: 31).

ارتفع عرض النقد الواسع عام 2016 حيث بلغ (90466) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (6.6%) نتيجة زيادة العملة خارج البنوك إلى حالة الاحتفاظ والاحتياط بالمدخرات لدى الجمهور في حالة الركود الاقتصادي (تقرير البنك المركزي العراقي، 2016: 31). واستمر عرض النقد الواسع بالارتفاع لعام 2019 إذ بلغ (103441) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (8.4%)، وأيضاً استمر عرض النقد الواسع بالارتفاع حتى عام 2022 حيث بلغ (168291) مليار دينار وبمعدل نمو سنوي (20.2%) ويعود ذلك في الأساس إلى زيادة العملة خارج البنوك بسبب الارتفاع المنح التي منحها الدولة للعاطلين عن العمل وكذلك زيادة الودائع الجارية (تقرير البنك المركزي العراقي، 2019: 22).

واقع التضخم في الاقتصاد العراقي: تأثر الاقتصاد العراقي بتضخم الشركاء التجاريين نتيجة زيادة اعتماده على الاستيراد الخارجي أو ما يعرف التضخم المستورد وهذا ما ينعكس سلباً على اقتصاده لأنه يخلق ما يسمى بحالة التوقعات التضخمية، وهذا أخطر من التضخم نفسه، بينما يعد تضخم الشركاء التجاريين الرئيسيين من أكثر المحددات التضخمية المهمة على المدى الطويل، فضلاً على أن الزيادة في مستوى النمو الاقتصادي لا تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم، ويعود ذلك لأن هذا النمو كان في قطاع النفط وليس في القطاعات الانتاجية الحقيقية الأخرى والتي يساعد نمو هذه القطاعات على امتصاص الضغوط التضخمية، والقضاء على فجوة التضخم. (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لإدارة التضخم، 2018: 9-10).

إن ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي أخذت بالتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً خلال مدة الدراسة، فقد بلغ التضخم في عام 2004 (26.8%) وهذا العام قد شهد فيه العراق تحول جديد في الاقتصاد حيث تم رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً عليه وتم فتح الحدود أمام حركة السلع المستوردة في الوقت الذي توقفت أعداد كبيرة من المشاريع الإنتاجية، وأستمر معدل التضخم بالارتفاع حتى بلغ أعلى مستوى له في عام 2006 حيث بلغ (53.1%) وهي نسبة كبيرة جداً ومن ثم بعدها انخفض معدل التضخم إلى (31.0%) و(12.6%) و(8.5%) خلال الأعوام 2007، 2008، 2009 على التوالي لتنتهي المرحلة الأولى من مرحلة التضخم المرتفع خلال مدة الدراسة، وأن سبب ارتفاع التضخم خلال المدة (2004-2009) يعود ذلك إلى ضغط الطلب الكلي والذي أدى إلى تعظيم مخاطر التضخم الناتج عن سحب الانفاق بشكل عام والانفاق الاستهلاكي بشكل خاص في الوقت الذي كانت تعاني فيه اغلب القطاعات الانتاجية في الاقتصاد من قصور في مواجهة هذا الطلب المتزايد، فضلاً عن عدم التناسق بين السياسات الاقتصادية في أداء دورها للتصدي أو الحد لهذا التضخم المرتفع، وكذلك حالة الاضطراب السياسي والأمني بعد الحرب والغاء الرقابة على التمويل الخارجي وأيضاً اتباع سياسية تحرير الاسعار، فضلاً عن صدور قانون البنك المركزي الذي أعطاه الاستقلالية الكاملة وتبديل العملة المحلية (محمود، 2017: 55)

جدول (5): تطور معدل التضخم في الاقتصاد العراقي للفترة (2004-2022)

السنوات	معدل التضخم (%)	السنوات	معدل التضخم (%)
2004	826.	2014	0.8-
2005	36.9	2015	.42
2006	53.1	2016	10.
2007	0.13	2017	0.2
2008	612.	2018	0.4
2009	58.	2019	0.2-
2010	42.	2020	0.6
2011	5.6	2021	1.0
2012	06.	2022	.05
2013	2.4	المتوسط	210.

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات إحصائية لسنوات متفرقة للفترة (2004-2022).

أما في عام 2010 بدأت مرحلة جديدة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي وهي مرحلة التضخم المنخفض حيث بلغ معدل التضخم (2.4%) ثم أخذ بالانخفاض التدريجي حتى بلغ في عام 2015 (2.4%) ويعود السبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وهذا عمل على انخفاض معدل التضخم في العراق بعد العراق أن أغلب السلع فيه هي مستوردة، بعدها استمر معدل التضخم بالانخفاض حتى بلغ (0.1%) في عام 2016 ويعود السبب في ذلك إلى ظاهرة الركود التي عاش فيها الاقتصاد العراقي بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط في الأسواق العالمية، فضلاً عن اجراء السياسة النقدية لدعم السيولة المحلية والاستمرار في تحقيق الاستقرار في سعر الصرف من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية، أما في عام 2017 فقد شهدت الأسواق المحلية استقراراً نسبياً في المستوى العام للأسعار حيث بلغ معدل التضخم (0.2%) وسبب هذا الاستقرار يعود إلى اجراءات السياسة النقدية التي اعتمدت الية جديدة أفصحت عن أبعاد تتضمن مجموعه من الأهداف والمهام وتأتي في مقدمتها هدف تحقيق الاستقرار في الاسعار الذي انعكس في نسب التضخم، أما في عام 2018 شهد معدل التضخم ارتفاعاً قليلاً إذ بلغ (0.4%) ويعود هذا إلى التوسع في الانفاق العام الناتج عن اعمار المناطق المحررة. أما في عام 2019 فقد بلغ معدل التضخم (-0.2%) وهو معدل سالب يدل على عدم وجود تضخم خلال العام ومن ثم بعدها بلغ (0.6%) عام (2020)، واستمر هذا المعدل بالارتفاع في عامي 2021 و2022 حيث بلغ (1.0%) و(5.0%) والسبب يعود إلى سياسة التقشف التي اعتمدها السياسة النقدية والمالية فضلاً عن زيادة الطلب الكلي وفضلاً عن حالة الركود التي عاش فيها الاقتصاد العراقي بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية (التقرير السنوي الاقتصادي للبنك المركزي العراقي)

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين السياسة النقدية وعرض النقد ومعدلات التضخم في العراق

أولاً. العلاقة ما بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد في العراق: من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ بأن العلاقة ما بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد في العراق كانت متزايدة في أغلب سنوات الدراسة، وهو ما يوحي بطردية العلاقة بشكل عام، إلا أنها كانت عكسية في بعض السنوات، إذ نلاحظ بأن العلاقة فيما بينهما خلال المدة (2004-2008) كانت طردية، مع الإشارة إلى أن السلطات النقدية قد قامت في عامي 2007 و2008 برفع نسبة الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة لمستويات مرتفعة بغية مواجهة ضغوط تضخمية متوقعة، في حين كان عرض النقد الواسع متزايداً بوتائر متناقصة، أما في عامي 2009 و2010 فقد أصبحت العلاقة فيما بينهما عكسية، بعد تخفيض السلطات النقدية لنسبة الاحتياطي القانوني، أما خلال المدة (2011-2015) فقد عاودت العلاقة فيما بينهما طرديتها، إذ نلاحظ تطابق مسارهما الزمني، لكنها وخلال المدة (2016-2020) أصبحت عكسية بشكل عام، مع ملاحظة إيجابيتها في عام 2018، وعلى الرغم من التباينات الكبيرة في قيم الاحتياطي القانوني صعوداً وهبوطاً، كانت قيم عرض النقد الواسع متزايدةً بوتائر متناقصة خلال الأعوام 2016 و2017 و2018، أما في عامي 2019 و2020 فقد كان عرض النقد متزايداً بصورة مستمرة وبوتائر متزايدة، في حين كان الاحتياطي القانوني متناقصاً بصورة مستمرة وبوتائر متناقصة، أما في عامي 2021 و2022 بقي عرض النقد متزايداً على ما كان عليه، فيما انقلب المسار الزمني للاحتياطي القانوني ليصبح متزايداً بصورة مستمرة وبوتائر متزايدة لتصبح العلاقة فيما بينهما خلال هذين العامين طردية.



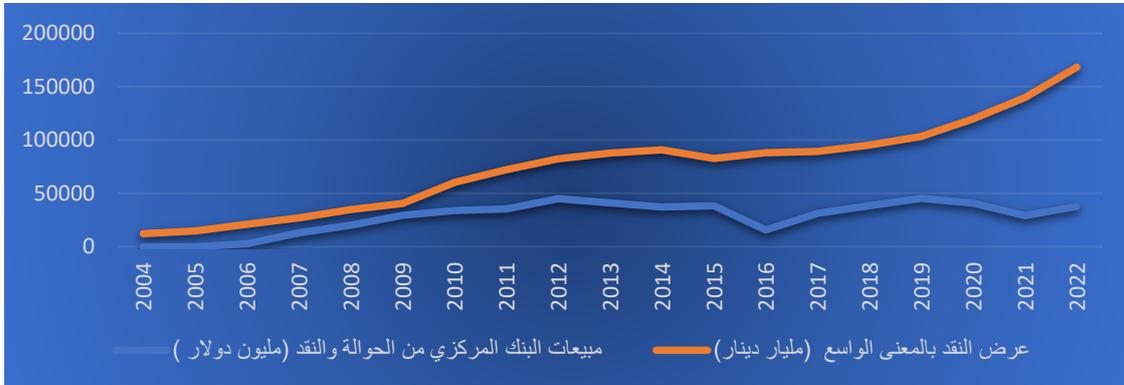
شكل (1): علاقة الاحتياطي القانوني بعرض النقد الواسع للمدة (2004-2022)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (1) و(4).
 ثانياً. العلاقة ما بين مشتريات البنك المركزي من الدولار وعرض النقد في العراق: يبين الشكل رقم (2) أن العلاقات ما بين مشتريات البنك المركزي العراقي للدولار من وزارة المالية العراقية وعرض النقد الواسع كانت علاقة طردية طويلة مدة الدراسة وكما يأتي:



شكل (2): علاقة مشتريات البنك المركزي من الدولار بعرض النقد الواسع للمدة (2004-2022)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (2) و(4).
 ثالثاً. العلاقة ما بين مبيعات البنك المركزي من الدولار وعرض النقد في العراق: من خلال الشكل رقم (3) الآتي نلاحظ بأن العلاقة ما بين مبيعات البنك المركزي من الحوالة والنقد وعرض النقد في العراق كانت طردية طويلة مدة الدراسة، مع الإشارة إلى أن مبيعات البنك المركزي من الحوالة والنقد قد انطلقت من عام 2006.



شكل (3): علاقة مبيعات البنك المركزي من الدولار بعرض النقد الواسع للمدة (2004-2022)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (2) و(4).

رابعاً. العلاقة ما بين سعر إعادة الخصم وعرض النقد في العراق: من خلال الشكل رقم (4) الآتي نلاحظ بأن العلاقة ما بين سعر إعادة الخصم وعرض النقد في العراق كانت متباينة طيلة مدة الدراسة وتكاد تكون غير مفهومة بشكلها العام، إذ كانت خلال المدة (2004-2007) طردية، أما خلال المدة (2010-2008) عكسية، إلا أنها كانت متباينة بشكل كبير خلال المدة (2011-2016)، أما خلال المدة (2017-2022) فلم تكن هنالك علاقة تذكر، وذلك لثبات سعر إعادة الخصم عند نسبة (2.5%).

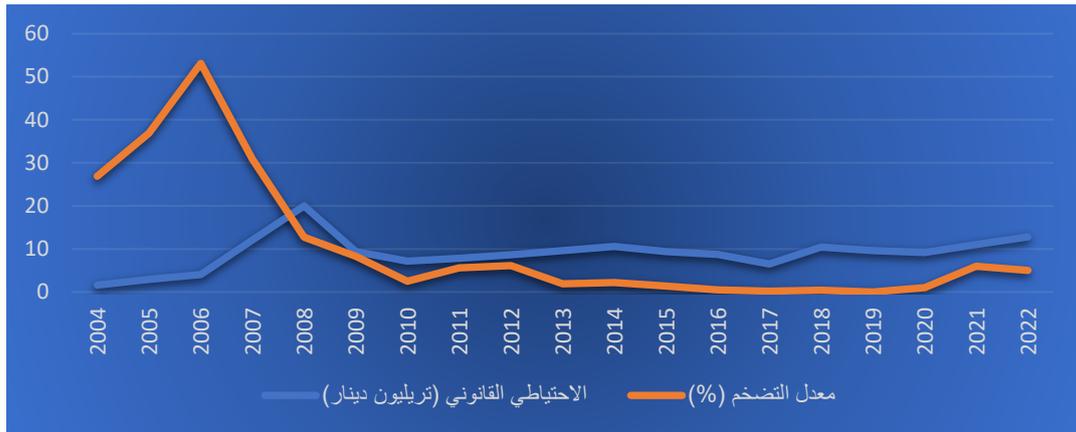


شكل (4): علاقة سعر إعادة الخصم بعرض النقد الواسع للمدة (2004-2022)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (3) و(4).

تحليل العلاقة بين السياسة النقدية ومعدل التضخم في العراق:

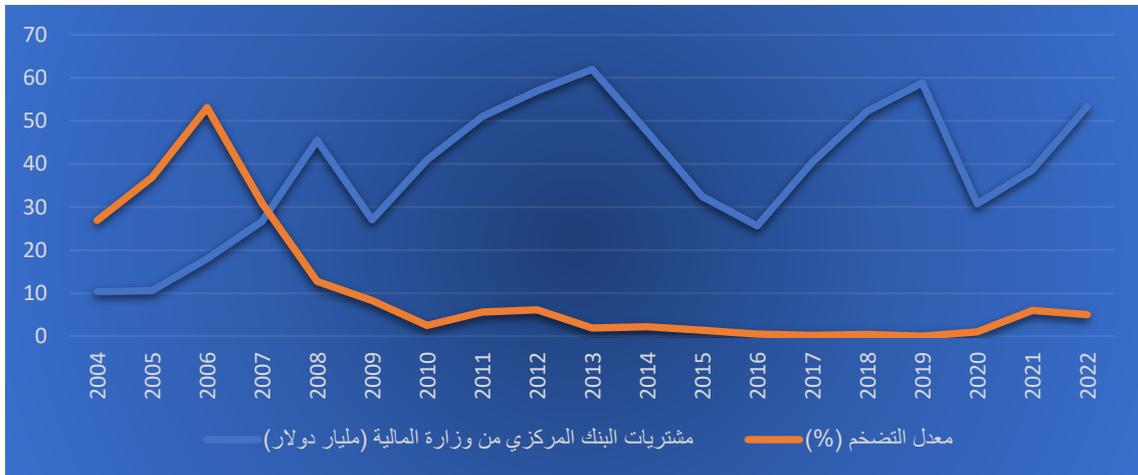
أولاً. العلاقة ما بين الاحتياطي القانوني ومعدل التضخم في العراق: من خلال الشكل رقم (5) الآتي نلاحظ بأن العلاقة ما بين الاحتياطي القانوني وعرض النقد في العراق كانت علاقة طردية بشكل عام، إذ إن الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني قابلتها زيادة في معدلات التضخم، وإن كل انخفاض فيها قد قابله انخفاض في معدلات التضخم، وذلك في أغلب سنوات الدراسة باستثناء عامي 2007 و2008 اللذان كانت خلالهما العلاقة عكسية، إذ كان الانخفاض في معدل التضخم كبيراً وقابله ارتفاع استثنائي في نسبة الاحتياطي القانوني وأسعار الفائدة، وكذلك كانت عكسية في عام 2013 إلا أن الارتفاع في نسبة الاحتياطي القانوني كان طفيفاً جداً، وكذلك كانت عكسية في عام 2020 وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا، إذ انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني بسبب توقف النشاط الاقتصادي وازداد معدل التضخم بسبب ارتفاع الأرقام القياسية للأسعار، وفي عام 2022 انخفض معدل التضخم بسبب انخفاض الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في حين ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني بواقع (2%) للحد من الضغوط التضخمية الناجمة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية (الجبوري، 2022: 98).



شكل (5): علاقة الاحتياطي القانوني بمعدل التضخم في العراق للمدة (2022-2004)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (1) و(5).

ثانياً. العلاقة ما بين مشتريات البنك المركزي من الدولار ومعدل التضخم في العراق: يبين الشكل رقم (6) أن العلاقة ما بين مشتريات البنك المركزي العراقي للدولار من وزارة المالية العراقية ومعدل التضخم، كانت متباينة ومتقلبة وغير مفهومة طيلة مدة الدراسة، إذ أنها في بداية المدة كانت طردية حتى عام 2006، وتحولت عكسية في عامي 2007 و2008، وما بين طردية في عام 2009 وعكسية في عام 2010، ثم عاودت طرديتها في عامي 2011 و2012، وبقيت تتذبذب ما بين طردية في عام وعكسية في العام الذي يليه حتى نهاية المدة، ويمكننا القول بأن العلاقة ما بين مشتريات البنك المركزي العراقي للدولار من وزارة المالية ومعدل التضخم هي علاقة مبهمه وغير محسومة تحديداً خلال مدة الدراسة.



شكل (6): علاقة مشتريات البنك المركزي من الدولار بمعدل التضخم في العراق للمدة (2022-2004)

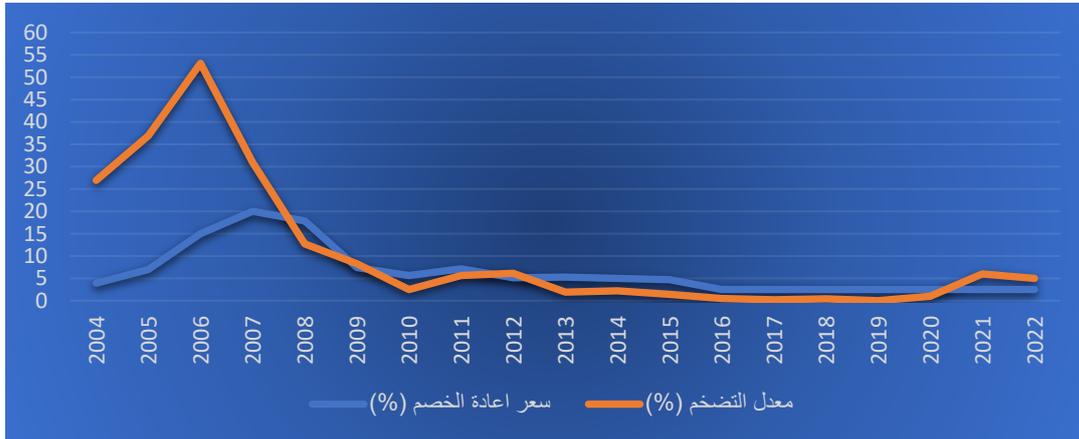
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (2) و(5).

ثالثاً. العلاقة ما بين مبيعات البنك المركزي من الدولار ومعدل التضخم في العراق: من خلال الشكل رقم (7) الآتي نلاحظ بأن العلاقة ما بين مبيعات البنك المركزي من الحوالة والنقد ومعدل التضخم في العراق كانت بشكل عام عكسية في أغلب سنوات الدراسة، باستثناء المدة (2013-2011) التي كانت خلالها العلاقة طردية.



شكل (7): علاقة مبيعات البنك المركزي من الدولار بمعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (2) و(5).
رابعاً. العلاقة ما بين سعر إعادة الخصم ومعدل التضخم في العراق: من خلال الشكل رقم (8) الآتي نلاحظ بأن العلاقة ما بين سعر إعادة الخصم ومعدل التضخم في العراق كانت طردية بشكل العام، إذ إن مسارهما الزمني كان متطابق تقريباً من ناحية الارتفاع والانخفاض، مع ملاحظة بعض التباينات الطفيفة في بعض السنوات خاصة خلال المدة (2012-2014)، أما خلال المدة (2016-2022) فقد كان سعر إعادة الخصم ثابتاً وهذا يعني عدم وجود علاقة ما بين سعر إعادة الخصم ومعدل التضخم، إلا أننا نستنتج بأن تثبيت سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي العراقي قد ساهم في تخفيض معدلات التضخم عند أدنى مستوى له خلال مدة الدراسة، أما ارتفاع معدل التضخم في عامي 2021 و2022 فقد كان سببه قيام البنك المركزي العراقي برفع أسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار.



شكل (8): علاقة سعر إعادة الخصم بمعدل التضخم في العراق للمدة (2004-2022)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدولين رقم (3) و(5).

المبحث الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات Conclusions:

1. تعد أداة سعر إعادة الخصم من الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير في حجم الائتمان المصرفي والذي يقود ذلك للسيطرة على عرض النقد وبالتالي يؤدي إلى التقليل من الموجات التضخمية.

2. وعلاقة طردية بين سعر الصرف والتضخم، وأضحت أيضا العلاقة بين السياسة النقدية وعرض النقد.
3. إن استحداث نافذة بيع العملة الأجنبية لبيع وشراء العملات الأجنبية التي كان لها دور كبير في المحافظة على قيمة العملة المحلية واستقرار سعر الصرف الدينار العراقي للسيطرة على التضخم.
4. نسبة الاحتياطي القانوني من الأدوات الكمية للبنك المركزي والتي يمكن من خلالها السيطرة على السيولة النقدية للحد من الضغوطات التضخمية وذلك عن طريق رفع هذه النسبة التي تحد من قدرة المصارف التجارية من التوسع في الائتمان وهي الأداة الأخرى التي استخدمها البنك المركزي لتحقيق أهدافه.
5. استنتجت الدراسة أن هناك تأثير واضح لعمليات السوق المفتوحة على معدلات التضخم، كلما ارتفعت عمليات السوق المفتوحة، كلما ارتفع معدل التضخم، ويعتقد أن السبب وراء هذه الظاهرة هو عمليات السوق، يتضمن السوق المفتوح عمليتين لشراء وبيع السندات الحكومية، بالإضافة إلى ذلك تقوم الحكومة بدراسة ورصد الاتجاهات والتغيرات في المتغيرات الاقتصادية والظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، مما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة في عمليات السوق المفتوحة.

ثانياً المقترحات Propositions:

1. مراقبة مؤشرات التضخم بشكل دقيق، إذ يجب بذل الجهود لرصد التضخم في الكتب والسيطرة عليه باستخدام مؤشرات موثوقة ودقيقة، يمكن أن يساعد ذلك في تحديد أي زيادة غير طبيعية في معدلات التضخم واتخاذ الإجراءات اللازمة.
2. من الضروري أن يستخدم البنك المركزي الأدوات والآليات الحديثة لمواجهة التضخم والسيطرة عليه، ومن هذه الآليات تغيير التسهيلات القائمة لعملية القروض والابتكار.
3. إن تعزيز الشفافية وتوفير المعلومات الدقيقة حول السياسات النقدية والاقتصادية يمكن أن يساعد في تحقيق الثقة بين الجمهور والسلطات النقدية، وهو ما يساهم بدوره في الحد من التوترات والتوقعات السلبية التي قد تؤدي إلى زيادة التضخم.
4. ضرورة احتساب مؤشر خاص بسعر الصرف الدينار العراقي مقابل العملات الأجنبية ويتم احتسابه على أساس التداول اليومي لسوق الصرف الأجنبي.
5. ومن الضروري الاستمرار في زيادة نسبة الاحتياطي القانوني بشكل مدروس علمياً، مما يؤدي من ثم إلى معالجة التضخم من خلال تأثيره السلبي على النشاط المصرفي وحركة الاستثمار والتجارة الداخلية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الدوري، زكريا، السامرائي، يسرا، (2013)، البنوك والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان – الاردن.
2. الوادي، محمود حسين، واخرون، (2010)، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
3. محمود، محمود حامد، الاقتصاد النقدي، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2017.

4. الخطيب، فاروق بن صالح الخطيب، دياب، عبد العزيز بن احمد، (2014)، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جدة، المملكة العربية السعودية.
 5. ويلسون، بول سام، (8200)، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
 6. طاقة، محمد، والزيود، محمد، وصافي، وليد أحمد، وعجلان، حسين، 2008، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلية، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية.
 7. البرماوي، أدهم محمد، (2019)، تقييم فعالية السياسة النقدية في ظل العولمة المالية، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر
 8. قاسم، مظهر محمد صالح، السياسة النقدية في العراق "بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم"، بيت الحكمة، الطبعة الاولى، بغداد، العراق، 2012م.
 9. الجبوري، رمضان علي حسين (2022)، تقدير وتحليل أثر بعض ادوات السياسة النقدية في متغيرات مربع كالدور السحري في العراق للمدة (2005-2021)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
 10. حمد، خلف محمد (2008)، اتجاه السياسة النقدية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي لبلدان عربية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
 11. الشيباني، فاضل كريعة كزار، (2018)، دور السياسة النقدية والمستحدثة في علاج التضخم دراسة تحليلية في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2003))، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، المجلد (61)، العدد (61).
 12. النصيري، سمير عباس، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2015.
 13. النشرة الاحصائية السنوية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث (2004-2022).
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Holm, M. B., Paul, P., & Tischbirek, A., (2021), The transmission of monetary policy under the microscope. *Journal of Political Economy*, 129(10), 2861-2904
2. Gregory, O. K., & Cargill, T. F., (1980), Money, The Financial System, and Monetary Policy. *The Journal of Finance*, 35(3), 809. <https://doi.org/10.2307/2327504>
3. Picault, M., Pinter, J., & Renault, T., (2022), Media sentiment on monetary policy: Determinants and relevance for inflation expectations. *Journal of International Money and Finance*, 124, 1-41.